الاقتصاد السياسي للخوصصة في المغرب

كولفرني محمد

باحث في العلوم السياسية ــ المغرب.

راهن المغرب منذ الاستقلال على اقتصاد ليبرالي ارتكز على تشجيع المبادرة الخاصة والاستثمارات الخارجية. وقد اعتمد في ذلك على دولة تدخّلية سعت من جهة إلى تأدية دور محرك للاقتصاد عبر المقاولات العمومية، ومن جهة أخرى إلى المحافظة على الأسس الاجتماعية للنظام السياسي بتوفير الأرضية الاقتصادية لإعادة إنتاج نفسه. لهذا كان القطاع العام، كأداة للتنمية، شرطاً لإعادة إنتاج المجتمع عبر تحقيق وظيفتَيْ تراكم الرأسمال وإعادة الإنتاج(١).

على أن تدخّل الدولة في المغرب لم يكن تعبيراً عن قناعة سياسية وأيديولوجية بقدر ما كان ضرورة فرضتها وضعية البلاد وشيوع نموذج الدولة الكنزية عالمياً. وقد أفضى هذا التوجّه إلى تبنّي سياسات اقتصادية واجتماعية طموحة، بما استدعى من تمادي في سياسة الإنفاق والاستمرار في نمط من التدبير العشوائي المتّسم بالزبونية والبيروقراطوية في سياق دولي بدأت ملامح دخوله مرحلة جديدة مع هيمنة الأيديولوجيا النيو ـ ليبرالية. وقد أدخل هذا الوضع البلاد في بداية الثمانينيات في خضم أزمة بنيوية أفضت إلى تبنّي برنامج التقويم الهيكلي، وما رافقه من إصلاح تدريجي للإطار المؤسساتي ورفع الاحتكار العمومي(٢).

وقد تمثّل المجال العمومي للتوجه الجديد حيث هيمنت عليه تيمات الأزمة، وأزمة القطاع العام تحديداً، وأصبح الفاعلون السياسيون يقرّون بأزمة المؤسسات العمومية. وبدأت تدريجياً تهيمن على مجال عمومي فتي مفاهيم تراجع الدولة والخوصصة كحلّ للأزمة.

فما هو مفهوم الخوصصة؟ وما هي محدّداتها؟ وما هي حصيلتها المالية والسياسية في المغرب؟

ستختلف الإجابات مع تنوّع الاختصاصات التي اهتمت بالموضوع، فمن زاوية علم السياسة سينصبّ الاهتمام بمضمون سياسة الخوصصة وإفرازاتها المالية والسياسية، وتأثيرها في الأسس الدولة البتريمونيالية، وتمركز السلطة الاقتصادية في المغرب.

لهذه الاعتبارات مجتمعة، سنسعى إلى تفكيك الاقتصاد السياسي للخوصصة بتأصيل نظري للمفهوم، والبحث عن محدّدات الظاهرة في المغرب لتحديد حصيلتها المالية والسياسية باتباع الهيكلية التالية:

(١) إدريس بنعلي، «الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي في المغرب (حالة القطاع العمومي)،» في: **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، ط ٢ (الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، ١٩٩٤)، ص ٢٢٧.

(٢) Myriam Catusse, «L'Entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et réforme de l'ordre politique,» (Thèse de science politique, Aix-en-Provence, 1999), p. 7.

أولاً: مفهوم ودلالات الخوصصة في المغرب

يحيل مفهوم الخوصصة إلى مجموع الإجراءات الرامية إلى إخضاع نشاط الدولة الاقتصادي لقوانين السوق. كما يحيل إلى عملية تحويل الأنشطة الإدارية والممتلكات العمومية إلى القطاع الخاص(٣) لتوسيع دوره في السياسات العامة (٤). أما من منظور تراجع الدولة، فيحيل إلى مستويين: من الأسفل المحدّد بتطور السلطة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، ومن الأعلى المنتج كسياسة عامة (٥).

وتعود الخوصصة إلى موجة الليبرالية الجديدة التي اكتسحت العالم مع وصول رونالد ريغان إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية ومارغريت ثاتشر في انكلترا(٦). ستخترق هذه الموجة العالم عبر المؤسسات النقدية الدولية(٧) التي أضحت تفرض تعليمات صارمة على الدول المقترضة تمثلت في التقويم الهيكلي الذي يعدّ تراجع الدولة والخوصصة من مفاهيمه المركزية. على أن الخوصصة تتجاوز تغيير طرق التدبير العمومي، لتكون مشروعاً اجتماعياً يسعى إلى إعادة التفكير في دور الدولة الاقتصادي(٨). لهذا، فهي استمرار للإصلاح الليبرالي وإوالية للتغيير وإعادة الهيكلة على المستويين الاقتصادي والسياسي(٩)، كما تعيد النظر في مكانة ووظيفة القطاع العام وموازين القوى بين المجموعات الاجتماعية. لهذا، فهي تهدف إلى خلق قطائع ثقافية عبر ممارسات واقعية(١٠). على أن الأهمية العظيمة للخوصصة لا يوازيها النقاش المتواضع الذي تهيمن عليه النزعة القانونية والاقتصادية في حين أنها تتجاوز هذين المجالين لأنها ترمي بظلالها على المجال السياسي الذي تسعى إلى إعادة هيكلته،

---

(٣) François Bafoil, «Economies politiques des privatisations,» *Critique internationale,* no. 32 (juillet-septembre 2006), p. 135.

(٤) Wallis Malcolm, «Privatisation et administration pour le développement,» *Revue internationale des sciences administratives* (RISA) (1990).

(٥) Habib El-Malki et Abdelali Doumou, «L'Interventionnisme de l'Etat marocain à l'épreuve de l'ajustement,» dans: Habib El-Malki et Jean-Claude Santucci, dirs., *Etat et développement dans le monde arabe: Crises et mutations au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1990), p. 62.

(٦) Lysiane Cartelier, «Privatisation et construction européenne,» dans: B. Thiry et J. Vandamme, eds., *Les Entreprises publiques entre concurrence et intérêt général* (Paris: Pedone, 1995), p. 123.

(٧) François Bafoil, «Privatisations des etats est-européenne,» *Critique internationale*, no. 32 (juillet-septembre 2006), p. 137.

(٨) C. Voisin, «La Privatisation, une question «d'incitations»: Propriété, réglementation et information,» *L'Economie politique*, no. 3 (1995), p. 42.

(٩) Zine Zahidi, «Les Fondements, la philosophie et les objectifs de la privatisation,» *REMALD*, no. 6 (1990), p. 9, et Bafoil, «Economies politiques des privatisations,» p. 136.

(١٠) Abdallah Saaf, «La Privatisation, une nouvelle politique publique,» dans: D. Guerraoui et X. Richet, *Stratégies de privatisation* (Rabat: Toubkal editions; Paris: L'Harmattan, 1995), p. 174.

فتحمل في طياتها بذور المشاركة والحرية والديمقراطية [١١]. إن ما يبديه بعض الباحثين من حيرة بخصوص الخوصصة يعود إلى تجاهل أبعادها، فكل شيء يشير إلى أن قرار الخوصصة ذو طبيعة سياسية تعترضه مقاومات فردية وبنيوية[١٢].

إذاً، تكتنز الخوصصة في المغرب مجموعة من الدلالات، كما تتموقع وسط عدة ديناميات، فتحيل تارة إلى تكريس النيوبتريمونيالية ـ المخزنية، وخوصصة النشاط العمومي، كما تعيد النظر في مفهوم المصلحة الخاصة والعامة والعلاقة بينهما على أرضية التمثلات الليبرالية[١٣]. بصيغة أخرى، فالخوصصة تعبير عن إرادة معلنة للخضوع للأرثوذكسية الجديدة للتنمية، كما إنها بعدٌ من أبعاد برنامج التقويم الهيكلي، ومحطة في مسلسل مرور البلاد من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق. نتساءل من داخل هذه الخلاصة: هل يمكن للخوصصة إصلاح الاقتصاد المغربي المأزوم وتحديث الثقافة الاقتصادية؟[١٤].

ثانياً: محدّدات الخوصصة في المغرب

كان التدخّل الاقتصادي للدولة في المغرب محدّداً بشروط موضوعية تمثّلت في غياب برجوازية قادرة على تحقيق التنمية، ولشيوع نموذج الدولة الكنزية في نسختها العالمثالثية، أكثر منه تعبيراً عن قناعة سياسية أو أيديولوجية. وقد كان للتدخل في إطار نمط الإنتاج الدولتي دور مركزي في عملية إعادة إنتاج المجتمع، ومن ثم وظيفة إضفاء المشروعية[١٥].

إن ثمة استفهاماً يثار بشأن فشل تدخّل الدولة وسياسات التنمية الوطنية مع هيمنة الأيديولوجيا النيوليبرالية المنتجة من طرف المؤسسات المالية الدولية؛ ففكرة إعاقة التدخل للتنمية الاقتصادية والسياسية لا يمكن التحقق منها حتى في التجربة الغربية نفسها التي أنتجت النظرية الديمقراطية والاقتصادية التقليدية[١٦]. إن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو معرفة: هل الفشل يعود إلى نموذج التنمية الوطنية أو إلى فشل نخبة لم يكن لها أي مشروع وطني؟.

لقد كان التمثّل الذي كان سائداً حول التصنيع والتدخل كوسيلة للتنمية معزولا عن قيم

(١١) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(١٢) Catusse, «L’Entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et réforme de l’ordre politique».

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) Driss Ben Ali et André Martens, dirs., *Analyses de politiques économiques appliquées au Maroc*, collection GREI (Rabat: Université Mohamed V, Agdal, 1996), v. 1, p. 43.

(١٥) بنعلي، «الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي في المغرب (حالة القطاع العمومي)،» ص ٢٢٦.

(١٦) Simon Burton [et al.], *Développer par la démocratie?: Injonctions occidentales et exigences planétaires*, sous la direction de Sophia Mappa (Paris: Karthala, 1995), p. 38.

التنافسية والعقلنة وتراكم الرأسمال الموجّه للاستثمار، لذلك فشل وأنتج الأزمة بدل التنمية[17]. على أن الأزمة ليست نتاج التدخل في حدّ ذاته، ولكنها تعود إلى نمط من التسيير «الفوضوي» والتدبير البيروقراطي ـ هذا ما تؤكده التجربة المغربية ـ وإلى غياب القدرة التنافسية للقطاع العام، مما أفضى إلى عجز بمثابة كلفة مالية على خزينة الدولة[18].

تعود الأزمة إذاً إلى سيادة نمط من التدبير المرتبط في الحالة المغربية بالدولة البتريمونيالية التي تخضع الاقتصاد للسياسة لتسخّره في تحقيق انتظام الحياة الاجتماعية التي لا تكتفي بتقنينها. وتعود علاقة الاقتصادي بالسياسي في المغرب إلى تمثّل الدولة الاقتصاد كمجال حامل لقدرة كامنة لقوى نابذة مخلّة بالسير والانتشار، مما يفضي بالدولة إلى الحذر الناتج من خشيتها حدوث قطيعة في النسيج الاجتماعي لن تتمكن من مراقبتها ببناياتها، مما يفضي أحياناً، إن لم نقل في أحايين، إلى ممارسة نشاطها في اتجاه معاكس للتنمية [19].

وقد أجمعت مجموعة من الباحثين[20] على أن تدخل الدولة المغربية في نمط من الاقتصاد السياسي ذي الطابع البتريمونيالي مرّ بثلاث مراحل:

ـ **المرحلة الأولى** اتسمت بانتشار القطاع العام قصد ملء الفراغ الناتج من انسحاب فروع المؤسسات الفرنسية وبسط نفوذ الدولة على مجموع مرافق البلاد؛ وقد امتدت هذه المرحلة من بداية الاستقلال إلى سنة ١٩٦٣.

ـ **المرحلة الثانية** غطت جزءاً كبيراً من السبعينيات توسع فيها القطاع العمومي، وقد تخللها توجهان: **أولهما** المغربة التي كانت تتوخّى تنمية ودعم الطبقات الوسطى، و**ثانيهما** تفريخ الفروع، أي فروع المقاولات العمومية التي تعود من الناحية المالية إلى ارتفاع مداخيل الفوسفات. وقد سعت الدولة في هذه المرحلة لأن تكون قاطرة التنمية، فأدخلت البلاد في إطار رأسمالية الدولة [21].

ـ **المرحلة الثالثة** اتسمت بتراجع الدولة في الثمانينيات بسبب الأزمة.

كان من المفروض أن يفضي تدخل الدولة إلى التنمية، وخصوصاً أنها تتوفر على مساهمات مباشرة أو غير مباشرة في ٥٠ مقاولة تساهم من خلالها بـ ١٧ بالمئة من الناتج الداخلي الخام (PIB) و ٢٥ بالمئة من الاستثمارات، و ١٧ بالمئة من سوق الشغل، و ٢٧

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٨) Habib El-Malki, «La Privatisation, pour quoi faire?,» *Lamalif* (1989), p. 198.

(١٩) بنعلي، «الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي في المغرب (حالة القطاع العمومي)،» ص ٢٢٠.

(٢٠) من الباحثين: الحبيب المالكي وإدريس بنعلي.

(٢١) محمد شكير، «أفكار محورية حول القطاع العمومي بالمغرب،» **المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع**، العددان ٥-٦ (١٩٨١)، ص ١٧٩.

بالمئة من الأجور. كما أن حضور الدولة في القطاعات الإنتاجية وصل إلى ٩٠ بالمئة في قطاع الطاقة، و٨٠ بالمئة في المناجم، و٧٠ بالمئة في القطاع البنكي، و٥٠ بالمئة في المواصلات، و٢٠ بالمئة في الصناعة [٢٢]. على أن هذا التدخل خلف نزيفاً مالياً شكل عبئاً على الميزانية العامة قدّر في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ بـ ٢٠ بالمئة. كما أن ميزانية القطاع العام وصلت سنة ١٩٨٤ إلى حوالى ١٠ بالمئة [٢٣]. وقد سجلت ثلث المقاولات العمومية خسارة قدرت بـ ١,٧ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٩٤ [٢٤].

وقد أفضى هذا الوضع إلى دخول البلاد غمار أزمة بنيوية تمثّلت في مجموعة من الاختلالات في الميزانية وميزان الأداءات، نتيجة للتمويل بالعجز الذي لم يحل دون سدّ الثغرات الخاصة إلى التمويل الخارجي، مما أفضى إلى تفاقم أزمة المديونية التي وصلت سنة ١٩٨٨ إلى حوالى ١٠ مليارات دولار. نتيجة لهذا الوضع، عرف المجال العمومي تحولاً في تمثّل الفاعلين للقطاع العام، فبعد أن كان يحظى بـ «شبه» قداسة، بما سيتبع ذلك من عدم نقده، لما في ذلك من مساس بهيبة الدولة، أصبح محل انتقاد ومساءلة في ظل ما اصطلح عليه بـ «أزمة القطاع العام»[٢٥].

وقد أعلن الملك الحسن الثاني في خطاب له عن الأزمة التي تعانيها البلاد، وكلّف أحد التقنوقراط كوزير مكلف بإصلاح بنية وشروط تدبير المقاولات العمومية، إيذانا ببداية ما اصطلح عليه بإصلاح القطاع العام. وقد صدرت على أثر ذلك عدة دراسات، وعقدت عدة ندوات وتقارير، أشهرها «تقرير الجواهري»[٢٦] الذي شخّص واقع القطاع العمومي بحصر الوحدات وتصنيفها مع تحديد مشاكلها، ليخلص إلى مجموعة من التوصيات القمينة بإصلاح القطاع، ولكنها لم تعرف الطريق للتطبيق. إن عدم تطبيق الإصلاحات لا يعود إلى غياب إرادة سياسية، بل خصوصاً إلى عدم وضوح مفهوم الإصلاح لدى النخبة الحاكمة، حيث يتراوح بين

(٢٢) Zakia Daoud, «Privatisation à la marocaine,» *Monde arabe: Maghreb-Machrek*, no. 128 (avril-mars 1990), pp. 84-102.

(٢٣) Catusse, «L'Entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et réforme de l'ordre politique,» p. 90.

(٢٤) *Guide des privatisations au Maroc* ([s. l.]: Royaume du Maroc, Ministére du Secteur Public et de la Privatization, 1998), p. 3.

(٢٥) الحبيب المالكي، «التخصيص لأي هدف؟،» **الاتحاد الاشتراكي**، ١/ ٣/ ١٩٨٨، ص ٥.

(٢٦) قبل ذلك قامت الدولة بتكليف عدة مكاتب أجنبية للقيام بتشخيص وتقييم القطاع العام، ففي ١٩٧٤ كلف وزير المالية مكتب الاستشارات العالمية (Machinssey) للقيام بدراسة حول طرق تدبير ومراقبة القطاع العام في المغرب. وفي عام ١٩٧٨ قامت «BIBD» بتكليف مكتب آرثر أندرسون (Arthur Anderson) الأمريكي للقيام بدراسة حول المقاولات العمومية. فشلت محاولات الإصلاح وظلت المقاولات في حاجة إلى تدخل الدولة لتغطية عجزها، ويعد توافق الدولة والبنك الدولي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ على الاستمرار في PERL دليلاً على استمرار الأزمة. انظر: Ahmed Bouachik, *Les Privatisations au Maroc* (Casablanca: [s. n.], 1993).

من اعتبره تقويماً للاختلالات التي يعانيها القطاع، ومن اعتبر هذا الأخير غير مسؤول عن الأزمة، بل الكيفية التي يبدر بها(٢٧)، ومن يرى أن الأزمة تستدعي تفويت القطاع، وتراجع الدولة، وتشجيع القطاع الخاص(٢٨). وقد فرض الموقف الأخير نفسه على اعتبار موازين القوى ونوعية الفاعلين الداعين إليه. إن خطاب الأزمة الذي هيمن على المجال العمومي يجد مرجعيته في تقارير المؤسسات المالية الدولية، خصوصا صندوق النقد الدولي، التي ترى أن جذور الأزمة في المغرب تعود إلى إعاقة تدخل الدولة الاشتغال الطبيعي لآليات السوق(٢٩)، لتخلص إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية تعود إلى وجود قطاع عام طفيلي يتغذى ويستنزف الموارد العمومية(٣٠).

الملاحظ أن صندوق النقد الدولي يتحرك وفق توجه غير منتظم، حيث يسدي نصائح للدول الخاضعة لبرنامجه لتحديد دور الدولة بالتقليل من النفقات العمومية، وفي الوقت نفسه يدعو إلى ردّ الاعتبار للعقلنة الرأسمالية في القطاعات الاجتماعية بتطبيق سياسات تقشفية قصد تسديد الديون(٣١). تجد هذه الحلول مرجعيتها في أدبيات الصندوق في ما سمي بـ «توافق واشنطن» الذي استعمل من طرف جون ويليامسون (John Williamson)(٣٢) في عام ١٩٨٩ قبل أن تتبناه المؤسسات المالية الدولية.

(٢٧) Hachmi Ben Tahar, «Entre l'étatisme et le libéralisme, la part des responsabilités,» *Lamalif*, no. 186 (mars 1987).

(٢٨) Driss Guerraoui, «Le Secteur public à l'heure de la restructuration,» *Lamalif*, no. 192 (1987).
بحسب الباحث، هناك توافق حول ضرورة التدبير العقلاني واختلاف حول إعادة هيكلة القطاع. وقد صنف التمثلات التي تضمنها المجال العمومي في اتجاهين: **الأول** انتقائي يختزل الإشكال في بعده المالي، ويطالب بالمردودية المالية، والرأي الآخر يؤكد أهمية القطاع العام ودوره في التنمية، ويرجع الأزمة إلى انحرافه على مساره بسبب الفوضى، وعدم المراقبة، مما أفضى إلى تقهقره. يعود هذا الاختلاف إلى تنوّع في التشخيص، وبالتالي في الحلول المقترحة، ويؤدي إلى تنوع واختلاف مواقع الفاعلين وقناعتهم السياسية والأيديولوجية. الملاحظ أن الباحث كغيره من الباحثين اليساريين في نهاية الثمانينيات ينتمي إلى الرأي الثاني، وهذا ما زكّاه في خاتمة المقال.

(٢٩) Driss Benali, «Reformes du secteur Public au Maroc,» dans: *Stratégie de privatisation*, p. 192.

(٣٠) Mohamed Assouali, «Les Processus de privatisation au Maroc,» *Revue marocaine d'administration locale et de développement* (REMALD) (1996), p. 25.

(٣١) الحبيب المالكي، **تراكمات: ملاحظات حول الاقتصاد والمجتمع** (الرباط: النشر العربي الأفريقي، ١٩٨٥)، ص ٨١.

(٣٢) John Williamson, «What Washington Means by Policy Reform,» in: John Williamson, ed., *Latin American Adjustment, How Much Has Happened?* (Washington, DC: Institute for International Economies, 1990).
على رغم فشل هذه السياسات تشبث صندوق النقد الدولي (FMI) بهذه الأيديولوجيا. وقد حاول جون ويليامسون التحذير من الاستعمال الأيديولوجي لمصطلح «توافق واشنطن». إلا أن تحذيراته وانتقاداته للتأويلات المؤدلجة التي تعرّض لها لم تحل دون استمرار توظيفه، خصوصاً مع الفراغ الأيديولوجي الذي أعقب انهيار المعسكر الشرقي وحاجة المؤسسات النقدية إلى حصان طروادة لملء هذا الفراغ. هذا ما يحيل إليه مصطلح «توافق» الذي يوهم بوجود توافق حول أهداف ونهج محدد بين الأطراف، ومصطلح «واشنطن» =

بناء عليه، يمكن الإقرار أن داخل الأزمة المالية للقطاع العام يتعايش منطقان: أحدهما مالي، والآخر سياسي؛ الأول يعكس عجزاً على مستوى تراكم الرأسمال يصرف على نظام المشروعية الذي يحيلنا إلى المستوى الثاني. إن دور القطاع العام يحيل إلى تمثل بتريمونيالي للمقاولة العمومية في إطار دولة بتريمونيالية هي نفسها. مبدئياً يفترض أن تؤثر الأزمة في هذا النمط الدولتي، بحكم ندرة الموارد، إن على مستوى تدبيرها وتحالفاتها أو نظام مشروعيتها، بفعل تقلص قدراتها التوزيعية. كما يفترض أن يؤثر في المجال الاقتصادي والفاعلين من داخله، بفعل الضغط الخارجي الذي فرض على البلاد نهج سياسة الخوصصة. ومع أن برنامجها يحمل في طياته بذور التغيير والتحديث، إلا أن الواقع العملي سرعان ما أظهر التفاوت بين الخطاب والتمثّلات التي أنتجت حولها والحصيلة الاقتصادية والسياسية لتطبيقها.

ثالثاً: الحصيلة المالية للخوصصة والمجال العمومي

تعتبر الخوصصة، التي بدأ تطبيقها سنة ١٩٩٣، لحظة مهمة في تاريخ النسق السياسي والاقتصادي المغربي؛ كبديل من السياسة التدخّلية للدولة، وما خلفته من أزمة في بداية الثمانينيات[٣٣]. وتجد هذه السياسة مرجعيتها في الخطاب الملكي لـ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ بمناسبة افتتاح الدورة الربيعية للبرلمان[٣٤]. أما مرجعيتها القانونية، فهي قانون ٣٩/ ٨٩ [٣٥] الذي صوّت عليه البرلمان في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، إلا أنه لم يصدر إلا في ١١

= عاصمة الإمبراطورية المنتصرة، وهو ما أعطى للمصطلح زخمه اشتراط (FMI) و (B.M) البنك الدولي منح القروض بتطبيق توصياته، انظر: Moisés Naim, «Ordre du FMI, «consensus de Washington»,» dans: *Le Nouveau capitalisme,* manière de voire; no. 72 ([s. l.]: Le Monde diplomatique, décembre 2003-janvier 2004), p. 59.

(٣٣) يقول الحسن الثاني في معرض تبريره لسياسة الخوصصة في خطاب ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨: «عندما يستعرض المرء مختلف الأسباب الداعية إلى تحويل مؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، يتجه نظره أول ما يتجه، إلى السبب المالي الذي يبدو من البداهة بحيث يتبادر إلى الأذهان قبل غيره، ويتعلق الأمر هنا بتخفيف الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة من جراء الإعانات المالية التي تبذلها للمؤسسات العامة. . . فلا سبيل لإنكار أن الإعانات التي يحصل عليها القطاع من الميزانية تمثل ١٠ بالمئة من النفقات العامة في مجال التسيير و التجهيز»، كما أكد الحسن الثاني في الخطاب نفسه: «إن سياستنا الرامية إلى تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص لن تخضع لأي منطق نظري أو لمقتضيات ظرفية». انظر: ظهير شريف رقم ١,٩٠,٠١ الصادر في ١٥ رمضان ١٤١٠ الموافق ١١ نيسان/ أبريل ١٩٩٠ بتنفيد القانون رقم ٣٩/ ٨٩ المؤذن بموجبه بتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص. انظر: **الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٧١٢-٧١٣. والخوصصة كبديل للأزمة جاء في سياق تاريخي خاص، أما اليوم فالدولة تدخلها في إطار مشروع شامل للتحديث.

(٣٤) الخطاب ورد كديباجة قانون الخوصصة، انظر: **الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠).

(٣٥) لتطبيق قانون ٣٩/ ٨٩ صدر أربعة مراسيم تطبيقية هي: مرسوم ٤٠٢-٩٠-٢، ومرسوم ٤٠٣-٩٠-٢، ومرسوم ٥٧٧-٩٠-٢، ثم مرسوم ٥٧٨-٩٠-٢، بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ الصادر **في الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠).

نيسان/ أبريل ١٩٩٠[٣٦]. وقد حدّد قانون الخوصصة ثلاث هيئات لتحويل المنشآت العامة للقطاع الخاص، هي وزارة القطاع العام والخوصصة، فلجنة التقييم، ثم لجنة التحويل[٣٧]. وقد حدّد هذا القانون أجل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ لإنهاء عمليات تفويت مساهمات الدولة والمنشآت العامة في ٧٦ شركة و٣٧ منشأة فندقية[٣٨]، وبحكم عدم إتمام العمليات في الوقت المحدّد، سيتم تمديد الأجل بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ [٣٩].

بخصوص الحصيلة المالية للخوصصة ما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٧، فقد حصلت خزينة الدولة ٨٣ مليار[٤٠] درهم عن بيع ٧٣ وحدة. وقد أفضت هذه العمليات إلى تناقص نسبة مساهمة المقاولات العمومية في الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من ١٨ بالمئة سنة ١٩٨٠ إلى ١٠ بالمئة سنة ٢٠٠٢، ثم إلى ٥,٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٦[٤١].

من داخل هذه الحصيلة يمكن التمييز بين مرحلتين من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٧، ثم من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٧، حيث عرفت هذه الأخيرة موجة ثانية مع خوصصة ٤ شركات و٨ فنادق هي: IAM و Fertima وLa Société industriel Roanch التي أدخلت للخزينة ٢٤ مليار درهم، بالإضافة إلى ١١ مليار درهم عن بيع رخصة الهاتف النقال لتليفونيكا (Telefonica) و٢٣ مليار درهم عن بيع ٣٥ بالمئة من رأسمال اتصالات المغرب[٤٢] و١٤,٨ مليار درهم عن بيع

(٣٦) انظر ظهير شريف رقم ١,٩٠,٠١، و**الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠).

(٣٧) تنص المادة الثانية من قانون الخوصصة: «يسند تنفيد عمليات التحويل إلى وزير تساعده لجنة وزارية تكون تحت رياسته، ويطلق عليها اسم لجنة التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص». بخصوص اختصاصاتها، فقد نصت المادة الرابعة من قانون ٣٩/ ٨٩ على أنها تعطي رأيها في كل مشروع تحويل، وفي حالة التحويل المباشر لا بد من الحصول على موافقتها المسبقة. أما لجنة التقييم، فقد خولها القانون تحديد الحد الأدنى لعروض تحويل المقاولات المعروضة للبيع. انظر: ظهير شريف رقم ١,٩٠,٠١، و**الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٧١٤.

(٣٨) بخصوص أسماء الشركات والفنادق الموضوعة للتحويل، انظر الجدولين المرفقين بقانون الخوصصة في: ظهير شريف رقم ١,٩٠,٠١. انظر أيضاً: **الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٧١٦ ـ ٧١٧.

(٣٩) <http://www.abamaroc.ca/Finddossiers/investissement.htm>.

(٤٠) ليس هناك إجماع حول هذا الرقم، فأحمد الميداوي الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات صرح، في افتتاح الاجتماع السنوي المنظم من طرف الأنتوساي الذي خصص للرقابة على الخوصصة، بأن حصيلة الخوصصة هي ٩٤ مليار درهم، انظر: «Maroc: Le Processus de privatisation,» Maghreb arabe press (M.A.P.), 17/10/2007.

(٤١) «Maroc - Privatisation: Prés de 83 milliards DH de recettes durant la période 1993- 2007,» Maghreb arabe press, 18/05/2007.

(٤٢) كانت ONA ترغب في شراء اتصالات المغرب، إلا أن VIVENDI أصرت على اقتنائها، وقد اعتبرت الشركة عملية اقتناء اتصالات المغرب تدخل في استراتيجية المؤسسة في خلق شراكة مع المغرب، انظر: <http:// www.vivendiuniversal.com>. و بعد فشل ألمنيوم شمال أفريقيا في شراء ١٦ بالمئة من اتصالات المغرب =

٨٠ بالمئة من رأسمال وكالة التبغ لألتاديس (Altadis) بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ للمجموعة الفرنسية الإسبانية(٤٣).

بالإضافة إلى المداخيل المالية، فقد أثرت الخوصصة في دينامية السوق المالي، فبحسب دراسة لوزارة المالية، مثّلت الشركات المخوصصة ٥٠ بالمئة من الشركات المسجلة في بورصة الدار البيضاء، مما انعكس على حجم المبادلات الذي تضاعف بحوالى ١٠٠ مرة(٤٤).

كما إن الخوصصة ساهمت في جلب الاستثمارات الخارجية، وهكذا انتقل المغرب إلى المرتبة الأولى على المستوى العربي، والثالثة على المستوى الأفريقي(٤٥). وقد شكّل

= ستحصل بدعم من التجاري وفابنك المؤسسة المالية للهولدينغ الملكي (Siger) على خط الهاتف الثابت عبر شركة Maroc Connecte. انظر: Aboubakr Jamai et Ali Amar, «Le Roi, Majidi et les affaires: Le Malaise,» *Le Journal-hebdo* (2 juin 2007), p. 27.

(٤٣) المبلغ يساوي ضعف المبلغ الحد الأدنى الذي حددته لجنة التقييم بـ ٦,٤ مليار درهم.

(٤٤) انتقل حجم المبادلات في بورصة الدار البيضاء من ٥ مليارات درهم سنة ١٩٨٩ إلى ١٠٤ مليارات سنة ٢٠٠١ وإلى ٤٩٨ مليار درهم سنة ٢٠٠٧. كما أن متوسط رقم معاملات الأسهم تضاعف بـ ٢٦٩ مرة، كما تزايد حجم أسهم الخواص في البورصة من ١٠ آلاف سهم إلى ٣٠٠ ألف سهم. وردت هذه الأرقام في دراسة لوزارة المالية نشرت في: *Aujourd'hui le Maroc,* 17/6/2003.

(٤٥) «Maroc - Privatisation: Prés de 83 milliards DH de recettes durant la période 1993- 2007».

لم تكن الاستثمارات الخارجية في المغرب تتجاوز ٢٠ مليون درهم في أواخر التسعينيات باستثناء عام ١٩٩٨ حيث وصلت إلى ٥٤٣٣,٣ درهم بفضل عمليات الخوصصة. ويعود ضعف الاستثمارات في هذه المرحلة إلى ضعف نسبة النمو والادخار الوطني الذي لم يكن يتعدى ١٦ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، وعدم نزاهة القضاء، بالإضافة إلى سلوك إدارة الجمارك والضرائب، انظر: Béatrice Hibou, «Les Enjeux de l'ouverture au Maroc, dissidence économique et contrôle politique,» *Les Etudes du CERI* , no. 15 (avril 1996), p. 17.

وقد أكد العديد من الباحثين أن شروط جلب الاستثمار تكمن في الاستقرار السياسي والاقتصادي، انظر: Charles-Albert Michalet, «Investissements étranges, les économies du Sud de la méditerranée sont - elles attractives?,» *Monde arabe: Maghreb-Machrek*, Hors série (décembre 1997), pp. 43-52.

لاحظ العديد من الباحثين أن المستثمرين يحسون بالضيق في المغرب باستثناء من يدخلون في تحالف مع حلقات المخزن الاقتصادي، كالعائلة الملكية عبر شركة ألمنيوم شمال أفريقيا، أو مجموعة الكتاني أو بن جلون، فيتفادون بذلك مضايقات الإدارة، انظر: Hamit Bozarslan, Mounia Bennani-Chraïbi et Rémy Leveau, «Acteurs et espaces politique au Maroc et en Turquie,» (Cahier no. 8, Centre Marc-Bloch, Berlin, novembre 1996), p. 19.

في عهد محمد السادس عرفت الاستثمارات الأجنبية تحولات مهمة، حيث وصلت إلى ٣٥٢,٤٧٨ مليون درهم سنة ٢٠٠٥. انظر: **تقرير بنك المغرب ٢٠٠٧**، جدول «وضع الاستثمار الدولي للمغرب»، ص ٢٢٧. وقد عرفت الاستثمارات الأجنبية سنة ٢٠٠٥ نسبة زيادة وصلت إلى ١٨٥ بالمئة مقارنة مع عام ٢٠٠٤، حيث وصلت إلى ٣,٧٧ مليار دولار. ويعود هذا الإنجاز إلى خوصصة ١٦ بالمئة من رأسمال اتصالات المغرب، وقد ساهمت هذه العملية وحدها في نسبة الزيادة بـ ١٣٦ بالمئة، انظر: Kounach, «Augmentation d'investissements étrangers au Maroc,» *Jeune Afrique* (11 octobre 2006).

وإذا كانت فرنسا تستأثر بالمرتبة الأولى في هذا المجال بنسبة ٧٥ بالمئة من الاستثمارات الخارجية التي =

المستثمرون الأجانب الذين استفادوا من الخوصصة ٧٧,٩ بالمئة من المداخيل، ومن أبرزهمVivendi Universal و Holderbank وCourtaulds و FRAM وSchell. أما المؤسسات المالية التي استفادت من الخوصصة، فنخص منها بالذكر Sauba France وMorgan Stanley وMorgan Grenfle وQuantum Emergeng Granth Fund.

وإذا كانت الحصيلة الرقمية للخوصصة لا تثير خلافات على مستوى التقييم، فان حصيلتها الكيفية أثارت عدة نقاشات في المجال العمومي. فقد أكد عبد العزيز الطالبي، مدير مديرية المقاولات العمومية والخوصصة في ندوة منظمة من طرف وزارة المالية والخوصصة، أن الخوصصة ساهمت في تحرير الاقتصاد المغربي[٤٦]. كما أكد وزير المالية فتح الله ولعلو في معرض افتتاحه ندوة منظمة من طرف مديرية المقاولات العمومية والخوصصة أن: «بلادنا أصبحت نموذجاً يقتدى به من طرف البلدان النامية كتجربة ناجحة». وهو ما أكده أيضاً برونو ديثوماس (Bruno Dethomas) رئيس بعثة اللجنة الأوروبية المشاركة في الندوة بقوله: «إن التحولات المهمة التي عرفها المغرب جعلت منه نموذجاً يقتدى به في مجال تراجع الدولة بالنسبة إلى دول منطقة MEDA»[٤٧]. في المقابل، اعتبر بويزون (Poison)، أحد الخبراء المشاركين في الندوة، أن نجاح الخوصصة في المغرب نسبي لأن العمليات التي تم إنجازها إلى حد الآن هي التي تتوفر على القدرة الاستقطابية لذلك، فاستمرارها رهين بخوصصة المقاولات في القطاعات الاستراتيجية[٤٨]. التساؤل المطروح اليوم هو: هل النجاح النسبي للخوصصة ظرفي مرتبط بقيمة المقاولات التي تم تحويلها؟ وهل استنزفت البلاد مؤهلاتها في هذا المجال؟

أكد المدير المركزي لوزارة المالية أن نجاح الخوصصة مرتبط بالسياسة المحكمة للدولة، وليس باستنزاف ثروات البلاد، لأن مؤهلات المغرب في هذا المجال مهمة جداً، حيث تقدّر قيمة المقاولات العمومية القابلة للخوصصة بحوالى ١٢٦٠ مليار درهم؛ كما أكد في هذا الصدد أن كل هذه المقاولات قابلة للتحويل حتى التي تشتغل في القطاعات الاستراتيجية[٤٩]. في المقابل، رفض نجيب أقصبي بشدّة توجه الدولة إلى خوصصة القطاعات الاستراتيجية، كما اعتبر حصيلة الخوصصة سلبية، فباستثناء اتصالات المغرب لم تساهم عملياتها في تحرير القطاعات الاقتصادية بدعم أفضل للسوق وتحسين المنافسة، بل

= يستقبل المغرب لمدة طويلة، فقد تم تجاوزها من طرف الإمارات العربية المتحدة التي وصلت استثماراتها في المغرب برسم سنة ٢٠٠٦ إلى ١٨ مليار دولار.

(٤٦) الإشكالية التي عالجت الندوة هي: إلى أي حد ساهمت عمليات الخوصصة في تحرير الاقتصاد المغربي؟ شارك في الندوة كل من المدير العام لاتصالات المغرب، والمدير العام لوكالة التبغ، والمدير العام للكوماناف.

(٤٧) Farida Moha, «15 ans de privatisation au Maroc: Quel bilan?,» *Libération* (MA), 12/12/2005.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) *La Vie économique* (27 juin 2006).

إن بعض العمليات أدت إلى العكس تماماً، كقطاع السكر الذي كان يعرف منافسة بين القطاعين العام(٥٠) والخاص، إلا أن الخوصصة حولته إلى وضعية الاحتكار من طرف القطاع الخاص(٥١). وبالفعل، فبعد خوصصة الشركات الوطنية للسكر أصبحت شركة كوسيومر (COSUMAR)(*)، التابعة لشركة ألمنيوم شمال أفريقيا، تحتكر القطاع. وللإشارة، فهذه ليست المرة الأولى التي تستفيد منها إحدى شركات ONA، التابعة للمجموعة الملكية سيغر (SIGER)(**)، من الخوصصة(٥٢)، مما يحيلنا إلى الحصيلة السياسية لعملياتها.

رابعاً: الحصيلة السياسية للخوصصة بين تصدّع الدولة البتريمونيالية ودعم المخزن الاقتصادي

إن الحصيلة المالية للخوصصة على رغم إيجابياتها الكمية، فإنها من الناحية الكيفية لم تكن في مستوى معلناتها، حيث أفضت إلى تركيز أكثر للثروة المصحوب بإعادة إنتاج الثقافة الاقتصادية التقليدية(٥٣). وقد أرجع إدريس بنعلي فشل الخوصصة على هذا المستوى إلى الزبونية والمحاباة(٥٤)، على رغم أن الحسن الثاني أكد في خطاب ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ على ضرورة: «اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة تعدّد الراغبين في الحصول على مؤسسة من المؤسسات حتى لا يقوم الاختيار على أساس المحاباة»(٥٥). لهذا، فعمليات الخوصصة لم تساهم في تنويع المشهد الاقتصادي وتكسير الاحتكارات ومنطق الريع(٥٦). وكم كانت الباحثة ب. هيبو (B. Hibou) محقّة، حيث اعتبرت علاقة السياسي بالاقتصادي، المطبوعين في المغرب بالتمركز، حدوداً للمسلسل الليبرالي، إذ لم تسمح الخوصصة بظهور فاعلين جدد، مما أدى إلى تحويل أهدافها.

---

(٥٠) يتعلق الأمر بشركات SUTA وSARAC وSUABEL وSUCRAFOR التي تم بيعها لـ Cosumar سنة ٢٠٠٥ بـ ١,٣٦٧ مليارًا، انظر: Aziza Belouas, «Cosumar veut couvrir 53% des besoins en sucre brut en 2012,» *La Vie économique* (18 janvier 2008), p. 16.

(٥١) *La Vie économique* (27 juin 2006).

(*) بحكم احتكارها السوق، فقد وصل رقم معاملات الشركة إلى ٥,٥ مليار درهم.

(**) تراقب المجموعة الملكية SIGER ألمنيوم شمال أفريقيا و SNI والتجاري وفابنك.

(٥٢) Fahd Iraqi, «Holding royaux, la roue de la fortune,» *TelQuel* (12 mai 2008), <http://www.telquelonline.com/276/couverture_276.shtml>.

(٥٣) Catusse, «L'Entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, libéralisation économique et réforme de l'ordre politique».

(٥٤) *La Vie économique* (27 juin 2006).

(٥٥) انظر ظهير شريف رقم ١,٩٠,٠١ بتنفيد القانون رقم ٣٩/ ٨٩ المؤذن بموجبه بتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، و**الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٧١٣.

(٥٦) Catusse, «L'Entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, liberation économique et réforme de l'ordre politique,» p. 162.

فالخوصصة التي جعلت من أهدافها تنويع المشهد الاقتصادي[٥٧] أنتجت التمركز، أو بالأحرى إعادة إنتاجه، على مستوى الواقع[٥٨]. ويعود هذا الوضع إلى أن مختلف اللجان المكلفة بعمليات التحويل، هيمنت عليها شخصيات معروفة في عالم الأعمال، وهي محسوبة على أطراف معيّنة. فعلى سبيل المثال، نجد في لجنة التقويم المعيّنة من طرف الملك سنة ١٩٩١ كلاً من كريم العمراني وإدريس السلاوي وعلي الكتاني وعبد المجيد بن جلون.

وبحسب ما يرى الكثير من الاقتصاديين والعديد من المحللين، فإعادة هيكلة القطاع الصناعي والمالي ومسلسل الخوصصة يواكبان دينامية جديدة لإعادة تشكيل الأسس الاقتصادية للرأسمال المغربي الخاص. لهذا تمّ الدفع بتمركز الثروات إلى مستوياته العليا بدعم المواقع الاحتكارية للرأسمال في الاقتصاد على حساب الرأسمال الصغير والمتوسط[٥٩].

وبنظرة سريعة إلى العمليات التي جرت حتى الآن يمكن التمييز بين نمطين من المشترين: من جهة التكنوبيروقراطية التي استفادت إلى جانب المساهمين السابقين من حق الأسبقية، ومن جهة أخرى المجموعات المالية الكبرى، نخصّ بالذكر ألمنيوم شمال أفريقيا (ONA) ومجموعة بن جلون والكتاني[٦٠].

(٥٧) قال الحسن الثاني في خطاب ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨: «ولا يخامرنا شك في أن تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص سيتيح الفرصة لتقوم بجانب المؤسسات الخاصة الكبرى والمؤسسات العامة مشروعات صغيرة ومتوسطة ستساعد، كما دلت على ذلك التجربة في أقطار أخرى، على تمتين النسيج الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين فئات المجتمع على اختلافها». انظر: ظهير شريف رقم ١,٩٠,٠١، و**الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٧١٢.

(٥٨) Hibou, «Les Enjeux de l'ouverture au Maroc, dissidence économique et contrôle politique,» p. 27.

على رغم أن الحسن الثاني أكد في خطاب افتتاح الدورة الربيعية لمجلس النواب بتاريخ ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ ما يلي: «يجب ألا يكون تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص فرصة لتعزيز التمركز الرأسمالي ومطية يركبها كبار الأغنياء للحصول على احتكارات جديدة، لأن الغرض المتوخى من العملية هو توفير الفرصة لفئة من المواطنين». انظر: ظهير شريف رقم ١,٩٠,٠١، و**الجريدة الرسمية** (المغرب) (١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)، ص ٧١٣. انظر أيضاً: Guy Sorman, *Les Enfants de Rifaa, musulmans et modernes* (Paris: Fayard, 2003), p. 105.

(٥٩) Abdelkader Berrada et Mohammad Saïd Saadi, «Le Grand capital privé Marocain,» dans: Jean-Claude Santucci, dir., *Le Maroc actuel: Une modernisation au miroir de la tradition?* (Paris: Centre national de la recherche scientifique (CNRS), 1992), p. 353.

عرف قطاع التأمين تمركزاً حيث كانت توجد في القطاع ثلاثون شركة في السبعينيات من القرن الماضي، فتحولت حالياً إلى ١٢ شركة تهيمن من داخلها شركات Axa وWafa Assurance و RMA Watanya على نصيب الأسد. إلا أن هذه الهيمنة لن تعمر طويلاً لتقارب مجموعة Saham و Holmarcom وCDG. إن التمركز الذي عرفه القطاع أصبح ضرورة للبقاء في سياق توقيع المغرب على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، انظر: Adil Boukhima, «Assurances. Objectif: Concentration,» *TelQuel* (29 septembre 2007).

(٦٠) Catusse, «L'Entrée en politique des entrepreneurs au Maroc, liberation économique et réforme de l'ordre politique,» p. 143.

هكذا تشكّل وتدعّم مع الخوصصة «مخزن اقتصادي»(٦١)، وتعدّ الشركات التي استفادت من الخوصصة، وبالأخص ألمنيوم شمال أفريقيا (ONA) والمجموعات العائلية، نواته الصلبة. وقد كشفت عمليات الخوصصة النقاب عن حقيقة التفاعلات الاقتصادية والسياسية التي يستدعي إدراكها رصد الآليات المالية لتمركز الرأسمال وطبيعة النظام المصرفي المغربي المتميز بطابعه الأوليغارشي(٦٢). إن خوصصة بعض شركات القطاع المالي أفضت إلى تمركز

(٦١) بعيداً عن التحليلات الصحافية، لهذا وضعنا المصطلح بين مزدوجين. يحيل «المخزن الاقتصادي» إلى شبكة اجتماعية للمصالح برزت أكثر مع مسلسل الليبرالية وتراجع الدولة مقابل تسييس الاقتصاد، مما أفضى إلى تعبئة شبكات اجتماعية كانت منسوجة من قبل للحصول على مواقع متميزة في الاقتصاد المغربي. وتعد شركة ألمنيوم شمال أفريقيا (ONA) والشركة الوطنية للاستثمار النواة الصلبة لهذه الشبكة، ويمكن تصنيفها بأنها شبكة عنكبوتية (Réseaux étoile). ما سمح بهذا الوضع على رغم تراجع الدولة البتريمونيالية هو أن الزبونية الراسخة وظفتها بعض الشبكات في المجال الاقتصادي. ويضم المخزن الاقتصادي، كشبكة زبونية للمصالح، مجموعة من العائلات الشريفة والمجموعات الاقتصادية التي ارتبط بعضها دائماً بالملكية، نخص بالذكر مجموعة بن جلون والكتاني والعراقي. لذلك، فالمخزن الاقتصادي هو تحيين علاقات سابقة وتعبئتها لأهداف اقتصادية - سياسية. إن تداخل السياسي والاقتصادي تعكسه الطبيعة السياسية لممثلي الهولدينغ الملكي سيغر (Siger) في ألمنيوم شمال أفريقيا، حيث مثلها سابقاً الإخوان عبد الفتاح وإبراهيم فرج وفؤاد الفيلالي الصهر السابق للحسن الثاني، ثم إدريس جطو، وزير الداخلية والوزير الأول لاحقاً، في بداية عهد محمد السادس. إلا أن التحول والحضور المتميز لـ «المخزن الاقتصادي» كان مع تعيين منير الماجيدي سكرتيراً خاصاً للملك في بداية سنة ٢٠٠٠ الذي عيّن في عام ٢٠٠١ مديراً عاماً لسيغر، ومثل الهولدينغ الملكي في مجلس إدارة شركة ألمنيوم شمال أفريقيا في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٢. وإذا كان توظيف الشبكات الاجتماعية في المجال الاقتصادي ليس خاصاً بالمغرب، حيث أكد هاريسون وايت (Harrison White) في كتابه: **الشبكات والأسواق**، أهميتها في اقتصاد السوق، إلا أن ما يميز المغرب، والدول المشابهة، هو توظيف النفوذ السياسي لأغراض سياسية. فألمنيوم شمال أفريقيا وظفت الورقة السياسية للحصول على الشركة الوطنية للاستثمار والشركات الوطنية للسكر لفائدة كوزيمار، وخط الهاتف الثابت لفائدة «Maroc Connecte»، وكلها شركات تابعة للهولدينغ الملكي سيغر. كما أن تحكم هذا الأخير في رأسمال شركة ألمنيوم شمال أفريقيا (ONA) تغلب فيه المنطق السياسي على المنطق الاقتصادي مرة أخرى حيث اشترت المجموعة ٥ بالمئة من رأسمال الشركة من المؤسسات العمومية (RCAR)، المسيرة من طرف مصطفى الباكوري، مدير صندوق الإيداع والتدبير، وMamanda و CIMR. وقد كان ثمن بيع السهم الواحد بأقل من سعره في السوق بـ ٤٠ درهماً، حيث حدّد بـ ٧٥٠ درهماً مباشرة، وبعد ذلك سترتفع أسهم الشركة إلى ٨٩٠ درهماً، انظر: Iraqi, «Holding royaux, la roue de la fortune», and Harrison White, *Markets From Networks: Socioeconomic Models of Production* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002),

نقلاً عن: Florida Diciorro, «Quand le marché rencontre le réseau,» *Sociétal*, no. 39 (1er trimestre 2003).

(٦٢) تم شراء بنك الوفاء من طرف البنك التجاري المغربي، التابع لألمنيوم شمال أفريقيا، في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ بـ ٢ مليار درهم، مما سمح بميلاد التجاري وفابنك الذي لم يكن ممكناً دون تداخل السياسي والاقتصادي حيث تم تعيين سعد الكتاني على رأس لجنة ترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم ٢٠١٠. قبل هذه العملية سعت ألمنيوم شمال أفريقيا إلى شراء البنك المغربي للتجارة الخارجية من صاحبها عثمان بن جلون، إلا أن المفاوضات وصلت إلى الباب المسدود بسبب إدارة المفاوضات باسم الشركة من طرف حسن بوحمو الذي كان يشتغل عند الأول قبل أن يتم استقدامه من طرف منير الماجيدي مباشرة بعد تعيينه سكرتيراً خاصاً للملك محمد السادس.

شديد، ونخص منها بالذكر البنك التجاري المغربي (BCM)، والشركة الوطنية للاستثمار (SNI)[٦٣] التي ظفرت بهما ألمنيوم شمال أفريقيا، والبنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE) الذي ظفرت به مجموعة بن جلون.

يتبادر إلى الذهن بعد كل التحليلات والتناقضات التي أبرزنا استفهام حول مدى نهاية الدولة النيوبتريمونيالية[٦٤]، وخصوصاً أن مسالك و طرق التفويت و نوعية المشترين يخضع لإرادتها[٦٥]. فبحسب م. كاتوس (M. Catusse) أثرت الأزمة في القدرات التوزيعية للدولة، إلا أنها لم تُطبق على أسس البتريمونيالية المتمثلة في دولنة الاقتصاد وخوصصة الدولة وبث ثقافة الزبونية في المجتمع[٦٦].

وقد أشار بايار (Bayart) إلى نقطة مهمة، لم يلتفت إليها العديد من الباحثين، في سياق حديثه عن الازدواجية السياسية والاجتماعية للخوصصة في أفريقيا، تتمثل في أن خوصصة الدولة عوضت دولنة الاقتصاد[٦٧]، مما أفضى إلى تعايش المنطق التقليدي ومنطق السوق. هذا ما يلاحظ في المغرب، فالبتريمونيالية الجديدة، وإن تقلّص مداها بتراجع الدولة، فقد استمر منطقها من داخل عمليات الخوصصة عبر مسالك وطرق التفويت لصالح زبائن معهودين، وعبر شبكات اجتماعية تربط حلقات المخزن بالنخبة الاقتصادية. فالصيرورة التي أفضت إلى تراجع الدولة عبر الخوصصة دعمت أشكال تسييس الاقتصاد ومخزنته.

إن تفكيك الخوصصة في المغرب يسمح بالقول، وهذا واضح من خلال التحليلات

---

(٦٣) تمت خوصصة الشركة الوطنية للاستثمار سنة ١٩٩٩ بـ ٥٠٠ مليون درهم. وكان الصراع شديداً بين عثمان بن جلون وألمنيوم شمال أفريقيا التي وظفت الورقة السياسية للظفر بالشركة. بعد هذه العملية، وتحديداً في ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ سيغادر عثمان بن جلون مجلس إدارة ألمنيوم شمال أفريقيا. وقد تم الضغط عليه من طرف حاشية الملك لبيع أسهمه في ألمنيوم شمال أفريقيا بمليار درهم بسبب محاولته شراء الشركة الوطنية للاستثمار التي اعتبرت تحدياً للملك الراحل الحسن الثاني، انظر: «La «Alaouisation» de l'économie,» *Le Journal-hebdo* (28 juillet 2007).

(٦٤) Abdallah Saaf, «Vers la description de l'Etat new patrimonial,» A.A.N. (1989), p. 91.
بحسب الأستاذ عبد الله ساعف، فالتحولات والإكراهات المالية تعد إيذاناً بنهاية الدولة النيوبتريمونيالية.

(٦٥) عبد الله ساعف، «اضطرابات الدولة حول العلاقة بين الدولة البنيوية والدولة المتغيرة،» في: **جدلية الدولة والمجتمع في المغرب**، ص ٢٦٤.

(٦٦) Myriam Catusse, «L'Emancipation territoriale des acteurs économique marocains: Mobilisations des réseaux transnationaux et reforme de l'espace économique et social national,» dans: Omar Benderra [et al.], *La Méditerranée des réseaux: Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et le Maghreb*, sous la direction de Jocelyne Cesari (Paris: Maisonneuve et Rose, 2002), p. 204.

(٦٧) Jean-François Bayart, «L'Inventions paradoxale de la modernité économique,» dans: Jean-François Bayart, dir., *La Réinvention du capitalisme* (Paris: Karthala, 1994), p. 33, et Béatrice Hibou, dir., *La Privatisation des états* (Paris: Karthala, 1999).

السابقة، أنها نتاج مرور البلاد من رأسمالية الدولة إلى مسلسل البناء الليبرالي عقب الأزمة المالية وتزايد الضغوطات الخارجية. من وجهة نظر موضوعية، فإن حصيلتها المالية الكمية إيجابية نسبياً، إلا أنها من الناحية النوعية لم تفضِ إلى تنوّع المشهد الاقتصادي، بل إلى إعادة إنتاج تمركز السلطة الاقتصادية الذي ساهمت فيه الطبيعة الأوليغارشية للنظام المصرفي المغربي وتحديات العولمة والشراكة. وإذا كانت الخوصصة توفر في هذا المقام عدة سجلات للملاحظة والتحليل، فعلى المستوى السياسي تطرح إشكالية نذرة الموارد، مما أفضى إلى خلخلة أسس الدولة البتريمونيالية الجديدة التي لم تفقد مع ذلك كل قدراتها، لأن بناها السياسية والثقافية وظفت مسالك التخصيص لتسييس ومخزنة الاقتصاد بتعبئة شبكات اجتماعية بمثابة مخزن اقتصادي ■